

سياسات التنمية لتعمير الصحراء المصرية*

أ. د. مغاوري شحاته دياب**

مقدمة

تعتبر مشكلة تقدير المخزون المائي في خزانات المياه الجوفية أحد أهم الموضوعات المتعلقة بتخطيط وتنمية موارد المياه الجوفية. ولقد مر مفهوم المخزون المائي بالخزانات الجوفية بمراحل عديدة ودراسات متعمقة ومعقدة وتختلف أساليب تقدير المخزون المائي في الطبقات الحاملة لها تماما عن أساليب تقدير مخزون الخامات الطبيعية السائلة مثل خام البترول. ويرجع السبب إلى أن المياه الجوفية تتواجد في الغالب في حالة حركة مستمرة وبناءا عليه فإن هذه الخزانات قد تتلقى إستعواضا وتغذية بشكل ما من مصادر سطحية وخزانات جوفية أخرى بخلاف مصائد البترول التي تكونت تحت ظروف محددة وفي فترات معينة ولا يوجد لها غالبا مصادر إستعواض أو تغذية بعد ذلك ويرتبط تقدير مخزون المياه الجوفية بنظام حركتها الأفقية أو الرأسية وكذلك بالتدفق والسحب من الخزان الجوفى. وفي أعقاب إطلاق مشروع الوادى الجديد ومنذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات كانت الحاجة ماسة إلى تقدير مخزون المياه الجوفية في مناطق إستصلاح الأراضى المختلفة بالصحراء الغربية وذلك للإطمئنان على سلامة مشروعات التنمية سواء كان المخزون ثابت أو متغير وذلك بهدف أن يكون إستغلال المياه الجوفية آمنا لقد بدأت أعمال وخطط التنمية منذ عام ١٩٦٢ بهدف زيادة الرقعة الزراعية وخلق مجتمعات وكوادر جديدة بالمنطقة إعتمادا على نتائج دراسات النماذج الرياضية لتنمية إقليم الصحراء الغربية بهدف تحقيق عدم الإضرار بأى تنمية قائمة سواء كانت مقننة أو غير مقننة - إضافة مساحات لأراضى زراعية جديدة لتحقيق غرض إعادة توزيع السكان بجمهورية مصر العربية بأحيزة مهجورة مع التركيز على إقامة سكن منخفض التكاليف يقام بجوار الوحدات الإنتاجية المختلفة (سياحية - آثار - تعدين - صناعة - زراعة - صناعات زراعية - صناعات حرفية .. إلخ) وتوفير فرص عمل وتوفير الطاقة وفيما يلي نستعرض إمكانات التنمية والتعمير بالصحراء الغربية المصرية كواحدة من أهم مناطق التنمية والتعمير بالصحراء المصرية.

إمكانات التنمية والتعمير

على مصادر المياه الجوفية بالصحراء الغربية المصرية

تنقسم الصحراء الغربية جغرافيا الى عدة مناطق منها منطقة غرب نهر النيل مباشرة وهي منطقة سهلية مزروعة ومتواجد عليها معظم النشاط العمراني وادي النيل وإلى الغرب من هذه المنطقة نقل إمكانات المياه الجوفية ويتدهور نوع التربة وتعاني هذه المنطقة من إرهاق باستخدام المياه

والتربة ويلبها الى الغرب الهضبة الجيرية للصحراء الغربية بارتفاع يتفاوت بين ٢٠٠م - ٥٠٠م وهو ارتفاع غير مندرج وتتكون الهضبة في جزئها الشرقي من صخور الحجر الجيري المتشقق والذي لايعلوه تربة مناسبة وتغطيها كثبان رملية والهضبة الجيرية ليست مناسبة للزراعة ولا توجد تحتها مياه جوفية ويمتد على ظهرها طريق الصعيد الغربي الذي يجري تطويره حاليا كما يصل بينها والوادي

* ندوة جمعية المهندسين المصرية - يوم الأحد الموافق ٢٩/٥/٢٠١١

** أستاذ المياه الجوفية - رئيس جامعة المنوفية سابقا

شرق العوينات تم وضع ثلاث خطط لإستغلال المياه الجوفية كانت الخطة المقترحة الأولى تستهدف ري جميع المساحات ذات الأولوية الأولى ومساحتها ١.٢٦ مليون فدان وذلك لفترات إمتدت من ١٠ سنوات حتى ١٠٠ سنة وكانت الفروض التي وضعت لتحديد الإنتاج كما يلي:

أ- عدم السماح بالجفاف الكامل لطبقة المياه الجوفية فى مساحة من المساحات التي يشملها النموذج.

ب- عدم هبوط مستوى المياه إلى عمق أكثر من ١٠٠ متر.

وبناءً على ذلك فقد تطلبت الخطة المفترضة الأولى ضخ مياه قدرها ٣١.٥ مليون م^٣/سنة غير أن هذه الخطة فشلت فى التوافق مع الفروض المذكورة ولذا فقد تم اللجوء إلى الخطة المفترضة الثانية التي تتطلب ضخ كمية مياه قدرها ١٨.٩٥ مليون م^٣/يوم كافية لرى مساحة قدرها ٧٥٨١٧٧ فدان غير أن هذه الخطة فشلت أيضا فى التوافق مع الفروض المذكورة أعلاه، لذا فقد تم اللجوء إلى الخطة المفترضة الثالثة والتي تتلخص فى وضع ثلاث مخططات إستغلال هي كما يلي:

١- مخطط الاستغلال الأول:

استغلال كمية قدرها ٧٥% من كمية المياه المقدرة فى الخطة الثانية أي ١٤.١٢ مليون م^٣/يوم.

٢- مخطط الاستغلال الثانى:

استغلال كمية قدرها ٥٠% من كمية المياه المقدرة بالخطة الثانية أي ٩.٤٧ مليون م^٣/سنة.

٣- مخطط الاستغلال الثالث:

استغلال كمية قدرها ٢٥% من كمية المياه المقدرة بالخطة الثانية وقدرها ٤.٧٧ مليون م^٣/سنة.

هذا وقد تبين أن تنفيذ المخطط الأول والثانى سوف يتسبب فى هبوط سريع فى مستويات المياه الجوفية حيث تصل إلى عمق يصل إلى ٢٠٠ متر من سطح الأرض بعد ١٠٠ عام.

هذا وقد تمت التوصية بإتباع المخطط الثالث وهو سحب

طرق عرضية والى الغرب من الهضبة الجيرية توجد الهضبة الرملية بما فيها من منخفضات يطلق عليها اسم الواحات والتي يقترح استثمارها في مشروع تنمية وتعمير متكامل لما تحمله من موارد مياه جوفية ومعادن وصخور وكذلك لوجود شبكات من الطرق والمطارات والتقسيم الاداري ومن مشروعات سابقة يمكن تطويرها فهي مناطق اقتصادية متكاملة ونظرا لأهمية هذه المنطقة من الصحراء الغربية تم القيام بمشروعات في الفترات السابقة منها مشروع الوادي الجديد ومشروع توشكى ثم شرق العوينات وغيرها وفي المرحلة القادمة فإن تنمية هذه المنطقة هو أمل مصر في الخروج من الوادي الضيق والدلتا بشكل علمي مدروس ولذلك فإن هناك محاولات مستمرة من بينها هذه المحاولة لدراسة إمكانات التوسع فى إستغلال المياه الجوفية لتنمية الصحراء الغربية حيث تم مراجعة وتقييم عدد من النماذج التمثالية والرياضية فى مراحل زمنية قامت بها هيئات ومؤسسات وباحثون وكان لبعض هذه النماذج طبيعة إقليمية وبعضها ذو طبيعة محلية تفصيلية كما سبق أن أوضحنا ويمكن تلخيص الملاحظات الآتية على هذه النتائج

أولاً: مناطق جنوب باريس (منخفض توشكى)

تم تغطية هذه المنطقة بنموذج رياضية وقد تم حديثاً حفر ٧٣ بئراً إنتاجياً بمعرفة شركة ريجوا بمنطقة أبو سميل كما تم إستكمال ٩ مجموعات من الآبار إمتداد درب الأربعين وتم حفر هذه الآبار لتصل إلى ٨٥ بئراً وينصح بدراسة البيانات المستمدة من الآبار التي تم حفرها وذلك لبناء نموذج رياضى جديد لتحديد الإمكانيات المائية بالمنطقة بدقة وإن كان الاعتماد الرئيسي على المياه السطحية عبر ترعة الشيخ زايد وفروعها هو الأساس فى التنمية الزراعية لمشروع توشكى لزراعة ٤٠٠ ألف فدان ومن الجدير بالذكر ان المشروع لم تحقق المستهدف منه لأسباب فنية وسياسية.

ثانياً: منطقة شرق العوينات

بناءً على النموذج الرياضى الذى تم إنشائه بمعرفة مركز التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة لمنطقة

بئر والمستهدف حفر ٢٠٠ بئر لوحظ أنها لها نفس التصميم تقريبا وتم توزيعها دون دراسة كافية مما يعرض المياه الجوفية لخطر النضوب وتدهور نوعها ومن ثم فإن المراجعة والتقييم المستمرين لسياسات إدارة المياه الجوفية واجبة لضمان نجاح المشروع.

كمية مياه قدرها ٤.٧٤ مليون م^٣/يوم لمدة ٣٠٠ يوم/سنة أي حوالي ١.٥ مليار م^٣/سنه وهي كمية كافية لرى مساحة قدرها ٢٠٠ ألف فدان لمدة مائة عام جدول رقم (١).
ونرى مراجعة نتائج هذا النموذج لعدم مطابقتها للواقع الحالي بمنطقة شرق العوينات حيث تم حفر أكثر من مائتي

جدول ١- كميات الإستخدام الأمانة لمنطقة شرق العوينات

المساحة المنزرعة باستخدام ٧٥٠٠م ^٢ /فدان/ سنة	كميات الضخ المستخدمة متر مكعب / يوم									الوقت بالسنة	المساحة المستخدمة للزراعة فدان	سيناريوهات الإستخدام
	٢٥% تشغيل			٥٠% تشغيل			٧٥% تشغيل					
	كميات الضخ	أفقى هبوط	نقطة	كميات الضخ	أفقى هبوط	نقطة	كميات الضخ	أفقى هبوط	نقطة			
٤٧٧٦٧	١١٩٤٠٠٠	٥٦.٦	٢٤٠	٢٣٨٨٠٠٠	١٢٢.٥	٢٤٠	٣٥٨٢٠٠٠	١٧٤	٢٤١	١٠٠	١٩٦.٧١٨	١
٧٠٩٧٦	١٧٧٤٠٠٠	٧٢.٤	٢٤١	٣٥٤٨٨٠٠	١٥٩	٢٤١	٣٣٢٣٠٠٠	٢٣٤	٢٦٢	١٠٠	١٦٦.٠٥٤	٢
١٤٧٦٧٩	٣٦٩١٠٠٠	٩٨.٨	٢٠٠	٧٣٨٣٠٠٠	٢١٥.٦	٢٠٠	١١٠٧٥٩٠٠	٢٧٦	٢٦٢	١٠٠	٦٢٩١٣٦	٣
١٨٩٤٥٩	٤.٧٣٦٣٥٧	١٠٧.٥	٢٠٠	٩٤٧٢٠٠٠	٢٢٢.٩	٢٠٠	١٤٢٠٩٠٠٠	٢٨٢.٤	٢٦٢	١٠٠	٧٩٦٨٧٨	٤

ثالثا: مناطق الواحات الخارجة

مكعب سنويا، وأقترح إمكانية الزيادة في حدود ثلاثمائة وخمسون مليون متر مكعب سحب سنوي واستخدامها في أغراض زراعية وغيرها في هذه الواحة.

سادسا: في مناطق الواحات البحرية

كانت كمية المياه الجوفية التي تم ضخها في حدود ٣٠ مليون متر مكعب/سنة عام ١٩٩٠ وقد أوضح تقرير جامعة برلين أنه يمكن زيادة كميات المياه التي يمكن ضخها بمقدار ١٤٣ مليون متر مكعب سنويا وهي كمية مقبولة في ظروف الواحة وبتنق مع هذا التقرير في إمكان زيادة مساحة الاستثمار بشتى أنواعه في الواحات البحرية.

سابعا: إجمالي منخضات الوادي الجديد

لقد أوضحت دراسة الإستغلال الإقتصادي الأمثل للمياه الجوفية طبقا لمخطط التنمية بمشروع الوادي الجديد الذى أنشأته شركة بيس- أيروكوسلت ١٩٨٣ لحساب جهاز تعميم الوادي الجديد لدراسة إمكانيات إستغلال المياه الجوفية فى المنخضات الرئيسية بالصحراء الغربية (الخارجة والداخلية والفرافرة والبحرية) وقد كانت أهم النتائج كالاتى:

— تحديد مخطط الإستصلاح بالمناطق المختلفة حتى عام ٢٠١٠م ويجب تحديثه حتى عام ٢٠٢٥.

يقدر السحب الحالي بحوالي ١٠.٣ مليون متر مكعب/سنة وينصح تقرير جامعة برلين بعدم تجاوز هذه الكمية بينما تشير تقارير وزارة الرى إلى إمكانية مضاعفة القيمة بشروط يصعب تحقيقها منها إعادة حفر آبار جديدة تضخ من مستويات متفاوتة فى حين ترى اللجنة عدم تجاوز الكمية المسحوبة حاليا من الواحات الخارجة والإكتفاء بحفر آبار إستعاضية فقط .

رابعا: مناطق الواحات الداخلة وغرب الموهوب

يبلغ السحب الحالي حوالي ١٨٥ مليون متر مكعب وأوضح تقرير جامعة برلين أنه يمكن زيادة كمية المياه والتي يمكن ضخها لتصل إلى ٢١٧ مليون متر مكعب/سنة بينما تشير تقارير وزارة الأشغال العامة والموارد المائية أنه يمكن زيادة كميات المياه الجوفية بمقدار لتصل إلى ٧٦٠ مليون متر مكعب/سنه ويؤدى هذا التفاوت إلى ضرورة التحديد الدقيق فى هذه النتائج.

خامسا: في مناطق واحة الفرافرة

وصل معدل السحب عام ١٩٩٦ إلى ١٣١ مليون متر مكعب وقد أوضح تقرير جامعة برلين أنه يمكن زيادة كميات المياه التي يمكن ضخها بمقدار ٤٦٩ مليون متر

مقارنة بتعداد ومعدل نمو السكان ورغم أن المساحة الكلية للأراضي المصرية تبلغ حوالى ٢٣٨ مليون فدان إلا أن المستغل منها فقط حوالى ٨.٥ مليون فدان وهى تمثل نسبة لا تتعدى ٥% من مساحة مصر الكلية ولذا كان على صناع القرار أن يتجهوا بفكرهم نحو تغيير الصورة التقليدية للرقعة المأهولة بالسكان وإعادة توزيع الخريطة السكانية وإنطلاق التنمية بالمناطق المختلفة وما يلزم ذلك من إعادة تخطيط وتنمية الموارد المائية المتاحة بالصحرارى المصرية.

وتتركز أعمال التنمية بالصحرارى الغربية على مناطق الوادى الجديد ووحداته الأربعة (الخارجة - الداخلة - البحرية - الفرافرة) ومنخفض سيوة وقطاع النطرون بغرب الدلتا وهذه فى مجموعها لا تمثل سوى ١٠% من مساحة الصحراء الغربية باستثناء المساحات الكبيرة التى دخلت ضمن قطاع البحث عن البترول (العوينات - درب الأربعين) وكذا إستكمال مشروع مفيض توشكا حيث بدأت أعمال التنمية لمساحة ٤٥٠ ألف فدان بمنطقة توشكا عن طريق ري المنطقة من ترعة الشيخ زايد وفروعها الأربعة وهذا بالإضافة إلى إدخال مياه النيل لرى مساحات من الأراضى الصحراوية المتاخمة لدلتا نهر النيل ومشروع توليد الكهرباء بمنخفض القطارة وتعتمد هذه المشروعات بصورة رئيسية على المياه الجوفية ولذلك فإن تنمية مصادر المياه الجوفية بالصحراء الغربية هدف أساسى حيث أن المياه تمثل شريان الحياة بالصحراء ومع تزايد الإحتياجات المائية كان لابد من إجراء الدراسات اللازمة من أجل توقع التأثير المستقبلى للخران الجوفى لتطبيق سياسات التنمية المقترحة وذلك بإستخدام طرق مختلفة منها الطرق الحسابية ونماذج التمثيل الطبيعى والنماذج الرياضية ومن أهم النماذج التى طبقت فى الصحراء الغربية النماذج التماثلية وعددها ٤ نماذج والنماذج الرياضية وعددها ١٩ نموذج والتى أعتمدت نتائج أغلبها على دراسات إمكنانية زيادة الرقعة الزراعية بالصحراء الغربية حيث تم تطبيق النماذج الرياضية على الوضعية الهيدرولوجية للطبقات الحاملة

— تحديد كميات السحب من الطبقات السطحية للأزمة والتنمية بالمناطق المختلفة.

ويتضح من الدراسة أن المساحات المنزرعة عام ١٩٨٢ كانت حوالى ٤٢٠٠٠ فدان كما أنه يمكن إستخراج مياه جوفية تقدر بحوالى ١٠٤٢ مليون م^٣ سنويا تكفى لزراعة ١٤٢٠٠٠ فدان حتى عام ٢٠١٠م وعليه يمكن إضافة ١٠٠٠٠٠ فدان بأمان وبظروف إقتصادية حتى هذا العام بهبوط فى مناسيب المياه الجوفية تتفاوت قيمته من منخفض إلى آخر جدول رقم (٢).

جدول ٢- المساحات الصالحة للزراعة باستخدام المياه الجوفية بالوادى الجديد (بيسر إيروكونسلت - ١٩٨٣)

الإجمالى فدان	الدرجة الأولى فدان	الدرجة الثانية فدان	الإجمالى فدان
٤٣٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٩٠٠٠	الخارجة
٥٥٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	الزيات
٢٩٠٠٠	٢٠٠٠	٩٠٠٠	الداخلة
٢٠٠٠	٢٠٠٠		غرب الموهوب
٤٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠٠	أبو منقار
١٢٥٠٠	٦٥٠٠	٦٠٠٠	الفرافرة
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	قراوين
٢٠٥٠٠	٧٥٠٠	١٣٥٠٠	البحرية
١٤٧٠٠٠	٢٦٥٠٠	٨٤٥٠٠	الإجمالى

ثامنا: الحواف الغربية لبحيرة السد العالى

كما يوضح الجدول رقم (٣) التصرف الآمن والمساحات القابلة للزراعة والهبوط المتوقع نتيجة التشغيل بعد مائة عام حول بحيرة السد العالى وذلك فى ضوء نتائج حفر ٧٣ بئرا إنتاجيا بالمنطقة.

جدول ٣- التصرفات الآمنة والمساحات القابلة للزراعة المقدره حول البحيرة بعد تشغيل النموذج لمدة ١٠٠ عام

المنطقة	الصرف الآمن مليون متر مكعب/ السنة	المساحة المنزرعة كيلو متر مربع	الهبوط المتوقع فى المناسيب بعد ١٠٠ سنة (متر)
وادى العلاقى	٤٧.٥	٥٩.٤	٦٠
عافية	٨٤.٥	١٠٥.٦	٧٠
توشكى	٦٢.٥	٧٨.١	٧٠
أبو سمبل	٦٢.٥	٧٨.١	٧٠
الإجمالى	٢٥٧.٠٠	٣٢١.٢٧	

ضوابط نجاح مخططات الإستثمار بالصحراء الغربية

تتسم الموارد المائية المتاحة لمصر حاليا بالمحدودية

الغربية خاصة التي تتماشى نتائجها مع الواقع الفعلى فى ظروف الخزان الجوفى فى المناطق المختلفة مع ملاحظة أنه كلما زادت المعلومات تزداد جودة ودقة النتائج لذلك يجب تزيث ومتابعة ومراجعة مستمرة للنماذج ربما تؤدي إلى تعديل المخططات.

٤- مراعاة خط التماس بين المياه المالحة والمياه العذبة الذي يقع شمال واحة سيوة وأن منخفض القطارة يمثل منطقة تصريف للخزان النوبى بالصحراء الغربية.

٥- ترتفع المناسيب الطبوغرافية للصحراء الغربية عموماً عن منخفضاتها التي تشغلها الواحات فى حدود ٢٠ - ٣٠٠ متراً فى حين أن الرفع الإقتصادى الذى أُنفق عليه فى هذه الدراسة فى حدود ١٢٥ متراً الأمر الذى يتضح منه أن محاولة رفع مياه الحجر الرملى من آبار تحفر خارج المنخفضات سيجعل الضخ منها يتعدى الضخ الإقتصادى لذلك نرى أن يكون أقصى هبوط متوقع فى حدود ١٠٠ متر بعد مائة سنة.

٦- حصر الأراضى البور المتخللة أو المجاورة للزراعات الحالية لتوفير مزيد من المياه لإستصلاحها سواء كان التوفير بحفر آبار من نطاقات أخرى بما لا يؤثر على إنتاج الآبار الحالية أو بتعديل أنظمة الرى المستخدمة فى الزراعات الحالية لتوفير مياه للتوسع.

٧- المحافظة على نوعية المياه الجوفية وعدم تدهورها نتيجة لكميات السحب فى حالة عدم الإلتزام بقواعد السحب الآمن

٨- اعتبار واحة الخارجة واحة خارج حسابات التنمية المستقبلية لظروفها الخاصة وأن ينصب الهدف على إستمرارها بوضعها الحالى مع تطوير نظم الرى والصرف واللجوء إلى أساليب تنمية ريفية وتكنولوجية أخرى غير الزراعة.

٩- حساب مقنن مائى يعادل ٥٠٠ م^٣/الفدان/السنة فى جنوب المنطقة ٦٠٠٠ م^٣/الفدان/السنة فى المناطق الشمالية.

وحتى عمق متوسط ٥٠٠ متر وهى لا تمثل الطبقات العميقة من الخزان الذى يصل سمكة إلى حوالى ٣٥٠٠ متر بالمنطقة ويمتد حوالى ٢ مليون كيلو متر مربع فى كل من مصر وليبيا والسودان وتشاد والذى أعتمدت الحياة فيه على المياه المتدفقة من الآبار والعيون من خلال الشقوق الموجودة بالصخور. وقد بدأت أعمال وخطط التنمية منذ عام ١٩٦٢ بهدف زيادة الرقعة الزراعية وخلق مجتمعات وكوادر جديدة بالمنطقة إعتقاداً على نتائج دراسات النماذج الرياضية لتنمية إقليم الصحراء الغربية بهدف تحقيق:

- عدم الإضرار بأى تنمية قائمة سواء كانت مقننة أو غير مقننة.

- إضافة مساحات لأراضى زراعية جديدة لتحقيق غرض إعادة توزيع السكان بجمهورية مصر العربية بأحيزة مهجورة مع التركيز على إقامة سكن منخفض التكاليف يقام بجوار الوحدات الإنتاجية المختلفة (سياحية - آثار - تعدين - صناعة - زراعة - صناعات زراعية - صناعات حرفية... إلخ).

- توفير فرص عمل.

- توفير الطاقة.

- توفير وسائل الإنتقال المناسبة.

البحث وضع عدد من القواعد التى تم على أساسها تحديد كميات المياه التى يمكن سحبها بأمان ومساحات الأراضى التى يمكن إستصلاحها بالإضافة إلى المشروعات التى سبق إنشاءها ومنها مشروع توشكى وتلخص القواعد التى إتبعها اللجنة فى الآتى:

١- الخزان الجوفى النوبى يرقد تحت الصحراء الغربية كلها ويمتد إلى خارجها جنوباً وغرباً من كل من السودان وليبيا وتشاد.

٢- فيما عدا الجزء الشمالى منه فأن المحتوى المائى لكل نطاقات الرملى النوبى تحت الصحراء الغربية يتميز بصلاحيته للإستخدام للأغراض الزراعية أفقياً ومع العمق.

٣- نتائج النماذج الرياضية التى سبق تطبيقها بالصحراء

لزراعة مساحات من الأراضي يتم تحديد موقعها بقرار مشترك بين المهندسين الزراعيين وأخصائيين المياه الجوفية بقدر المعلومات التي توافرت عن المناطق المقترحة والتوفيق بين وجهات النظر بالنسبة للأولويات جدول رقم (٤).

في ضوء هذه القواعد يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١- يتم الإعتماد على مياه الأمطار فقط في منطقة الساحل الشمالي الغربي وبقدر يمكن إستخدامه منها بنحو ٥٠٠ مليون م^٣ سنويا تكفى لزراعة ٥٠٠.٠٠٠ فدان جنوب طريق الإسكندرية - السلوم الصحراوى بالإضافة إلى زراعة ٢٢٠٠٠ فدان "إثنان وعشرون ألف فدان" بالمنطقة التى أعلن عن إخلائها من الألغام مع العلم بأن مستودع صخور الحجر الجيري أو تجمعات المياه بالكثبان الرملية الثابتة تستغل حاليا فى رى مساحات منزرعة بأشجار التين أو رى الحدائق فى القرى السياحية المنتشرة على إمتداد الساحل الشمالي الغربى.

٢- غرب الدلتا ووادى النظرون ووادى الفارغ

تقوم الدولة حاليا بالإعداد لتنفيذ ثلاث ترع لتغذية منطقة غرب الدلتا فى إتجاه الوادى الفارغ لزراعة ٤٥٠.٠٠٠ فدان من الرى السطحى وأن إدخال مصادر مياه سطحية سوف يودى إلى تغذية الخزان الجوفى ورفع منسوب المياه بواقع "خمسة عشر متر" وطبقا للتقدير الهيدرولوجى يمكن ضخ مياه من نصف السمك المشبع الذى يصل إلى ٣٥٠ مليون متر مكعب سنويا يكفى لزراعة ٧٠.٠٠٠ ألف فدان إضافية على مصادر مياه جوفية.

٣- الفيوم وما حولها

يمكن ضخ ٧٠ مليون متر مكعب سنويا تكفى لزراعة ١٤.٠٠٠ فدان إضافية.

٤- مناطق واحة سيوة

الخزان الرئيسى المستغل بمنطقة واحة سيوة منذ آلاف السنين كان خزان صخور الميوسين الأوسط المكون من

١٠- مراعاة مشاكل الصرف الزراعى بمناطق الإستصلاح المقترحة بصفة عامة وبالمخفضات المغلقة بصفة خاصة كواحة سيوة وللبحرية وخلافه.

١١- إستغلال المساحة التى تم إزالة الألغام منها بالساحل الشمالى الغربى تصل إلى ٣٣.٠٠٠ فدان تقريبا.

١٢- فى إطار المناطق المقترحة للتنمية يمكن ترتيب الأولويات للمناطق الواعدة للتنمية بحيث يتحقق أقصى إستفادة من الميزات النسبية وسهولة الوصول والتحرك بين التجمعات ومناطق التسويق مع ملاحظة أن الهدف ليس تنمية زراعية فقط ولكن لابد أن تتنوع الأنشطة لتشمل صناعات زراعية - تعدينية - صناعات غذائية - سياحية والتركيز على المشروعات التى تتطلب معدلات منخفضة من المياه بنوعية ممتازة وأخرى بنوعية أقل.

١٣- تطوير منطقة مناجم فوسفات أبو طرطور وتحويلها إلى منطقة صناعية وتوفير المياه المناسبة لها وحساب التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة.

١٤- إنشاء عدد من مصانع إنتاج المياه المعبئة فى كل من الواحات البحرية والفرافرة والداخلية وشرق العوينات للإمداد بمياه الشرب النقية والإستثمار بواقع إنتاج ٥ مليون لتر/شهريا بكل مصنع على الأقل.

١٥- يتم تحديد مناطق باقى الأنشطة بمعرفة الخبراء المتخصصين (تنمية سمكية إنتاج هيدورجين إنشاء موانى إنشاء طرق خطوط أنابيب - توليد طاقة.. إلخ).

١٦- يمكن الأخذ فى الإعتبار أنه بعد مائة عام أوفى خلالها توجد احتمالات موارد مائية أخرى أو توافر تقنيات جديدة ورخيصة تجعل من تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية المالحة ذات جدوى إقتصادية فى حالة نضوب المخزون الجوفى أو زيادة هبوط منسوب المياه الجوفية وتجاوز حد الرفع الإقتصادى أو التغيرات المناخية.

١٧- تم تحديد مبدئى مناطق جديدة تتوفر بها المياه الجوفية

وهي مياه ثابتة النوعية تقريبا طوال مدة الإستغلال تصلح لمزيد من محطات تعبئة مياه الشرب المعالجة.

٥- مناطق الواحات البحرية

جميع الآبار غير العميقة بالواحات البحرية تخترق تكوينات الحجر الرملي النوبي الحامل للمياه. السحب من المياه الجوفية في الواحات البحرية كان في حدود ٣٠ مليون متر مكعب/سنة (عام ١٩٩٠) ويمكن زيادته بمقدار ٢٠٠ مليون م^٣ / سنة تكفي لزراعة "أربعين ألف فدان" إضافية بنوعية مياه ثابتة وإنشاء محطات تعبئة مياه معالجة للشرب مع ملاحظة التخلص من الحديد والمنجنيز لتركيزهما العالي نسبيا.

٦- مناطق واحة الفرافرة

الآبار الغير عميقة بواحة الفرافرة تستغل مياه تكوينات السينونى الأعلى بينما تخترق الآبار العميقة تكوينات الحجر الرملي النوبي الحامل للمياه. السحب الحالى فى واحة الفرافرة فى حدود ١٣١ مليون م^٣ / سنة عام ١٩٩٦ ويمكن زيادته بحوالى ٤٦٩ مليون م^٣ / سنة (تقرير جامعة برلين) ونقترح لدواعى الإحتياط أن تكون الزيادة الممكن سحبها هى ٤٠٠ مليون م^٣ / سنة تكفى لزراعة مساحة ٨٠ ألف فدان إضافية ومحطات تعبئة مياه معالجة للشرب.

٧- الواحات الداخلة وغرب الموهوب

السحب الحالى بمنطقة الواحات الداخلة وغرب الموهوب ١٨٥ مليون م^٣ / سنة ويمكن زيادته بمقدار ٣٥٠ مليون م^٣ / سنة (وهو رقم تقريبي من تقدير جامعة برلين) بينما تشير تقارير وزارة الرى إمكانيات الزيادة بمقدار ٧٦٠ مليون م^٣ / سنة ونرى أنه يمكن سحب كمية ٥٠٠ مليون م^٣ / سنة تكفى لزراعة ١٠٠ ألف فدان على مصادر مياه جوفية إضافية بهذه المنطقة.

٨- الواحات الخارجة

السحب الحالى للمياه الجوفية من الواحات الخارجة يقدر بحوالى ١١٠.٣ مليون م^٣ / سنة وينصح تقرير جامعة برلين بعدم الزيادة ونرى أنه لا يتم مزيد من التوسع ويكتفى بحفر

أحجار جيرية رملية مع طين حيث تلعب الشقوق والفجوات دورا كبيرا فى تخزين وحركة المياه الجوفية فى تلك المنطقة، وفى هذه الواحة يتم إستغلال المياه الجوفية من عدد كبير مما يسمى بعيون المياه وهى فى حقيقتها مجموعة من الآبار المحفورة يدويا والعيون الطبيعية وغالبا فإن معظم الآبار المحفورة يدويا تمت فى مواقع عيون قديمة كانت متفجرة طبيعيا.

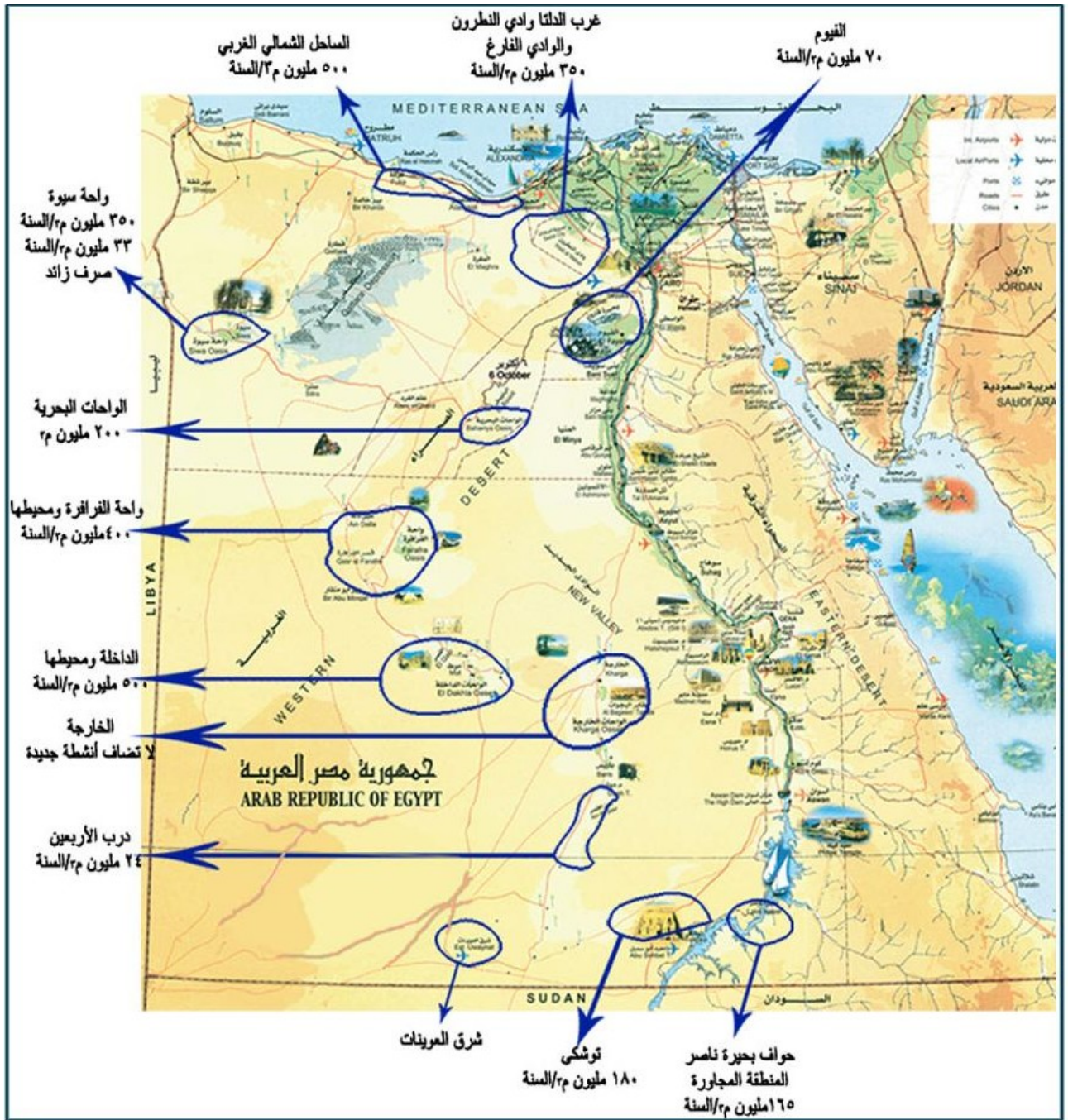
بخلاف خزانات المياه الغير عميقة فإنه قد تم حديثا حفر آبار عميقة لإستغلال خزانات المياه الجوفية العميقة من صخور الحجر الرملي النوبي من أعماق فى حدود ١٠٠٠ متر.

ومياه الحجر الرملي النوبي فى هذه المنطقة عذبة لاتزيد ملوحتها عن ٥٠٠ جزء فى المليون وذات نوعية عالية ومثال ذلك بئر كفار وتواجدات المياه فى واحة أم الصغير ومنطقة شرق وجنوب منخفض القطارة.

من الجدير بالذكر أن واحة سيوة هى الواحة الوحيدة بالصحراء الغربية التى يزيد إنتاجها فى المياه عن إحتياجاتها المائية بشكل حاد ويتطلب الأمر إيجاد حلول للتخلص من المياه الزائدة حيث تعاني واحة سيوة من مشاكل الصرف وكمية المياه المنتجة حاليا بواحة سيوة غير معروفة على وجه الدقة ولكنها تقدر تقريبا بحوالى ١٤٠ مليون م^٣ / سنة كما أن هناك إمكانية لإنتاج حوالى ٣٥٠ مليون م^٣ / سنة إضافية تكفى لزراعة "خمسة وسبعين ألف فدان" إضافية لزيادتها مع مراعاة مشاكل الصرف وإستغلال مياهه لزراعة "خمسة آلاف فدان أخرى وإنشاء محطات تعبئة مياه بالإضافة إلى "خمسة آلاف فدان" على مياه صرف زراعى.

وكما ذكرنا فإن مياه الحجر الرملي النوبي عذبة ولاتزيد ملوحتها عن ٥٠٠ جزء فى المليون أما مياه خزان الميوسين الأوسط فإن مياهه مالحة نوعا ما وتتراوح الملوحة بها من ٢٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ جزء فى المليون والنوعية الكيميائية السائدة لها هى نوعية المياه الكلوريدية الصودية

السحب الآمن سنويا من خزانات جوفية



المساحة المقترح إضافتها على مياه جوفية

